obeikandl.com

الفصل الثامن

الحكومة الالكترونية؟

obeikandl.com

إن مشروع الحكومة الالكترونية هو خطوة طموحة في مجال الشبكات والمعلوماتية، حيث أنها تشير إلى استخدام القطاع العام للإنترنت والأدوات الرقمية الأخرى (تطبيق واستخدام ما يسمى بتقنية الاتصال والمعلومات لتَسليم واستلام الخدمات المعلوماتية)، وحيث إن الهيئة العراقية للحاسبات والمعلوماتية هي ممثل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وعلى مستوى بقية الوزارات لإدارة الجانب الخاص بالوزارة. الحكومة الالكترونية مفهوم جديد يعتمد على استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد الحكومية وكذلك لضمان توفير خدمة حكومية مميزة للمواطنين، الشركات، المستثمرين والأجانب.

إن الحكومة الالكترونية وبخاصة مراكز خدمة المواطن هي حلول إدارية ومعلوماتية تحتاج إلى تحديث في التشريعات والإجراءات التنفيذية وتدريب للكوادر البشرية مع بناء نظام معلومات إدارية ونشرها في الإدارات. يهدف مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي إلى دعم جهود الحكومة في تنفيذ التحديث الاقتصادي والمؤسساتي وذلك من خلال مجموعة من المشاريع الخاصة بدعم التخطيط الاقتصادي والسياسات القطاعية. وانطلاقًا من أهمية تحسين أداء الإدارة العامة وخاصة فيما يتعلق بجودة وسرعة تقديم خدماتها للمواطن بشكل عام وللمستثمر والناشط في مجال الأعمال بشكل خاص لذا تقترح الهيئة تصميم مشروع يكون نموذج رائد في الحكومة الالكترونية موجه لخدمة المواطنين وتسهيل عملية اتصالهم وتعاملهم مع الإدارة الرسمية وذلك من خلال مراكز متخصصة بخدمة المواطن تعتمد تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات إلى جانب الحلول المؤسساتية المناسبة[1].

١. مستلزمات النجاح:

يعتمد نجاح تطبيقات الحكومة الالكترونية بمختلف أنواعها على مدى ملائمتها للواقع وفرص تطويره في الإدارة حيث يتم تنفيذها وعلى حجم الجهود اللازمة لتحديث الإدارة لتحقيق فرصة ممكنة للاستثمار الفعال لهذه التطبيقات ومن هنا تبرز أهمية البدء بالتطبيقات ذات فرص النجاح العالية وخاصة في بلدان تعاني الإدارة العامة فيها من مشاكل متعددة لا يجوز تجاهلها.

(1) د. هند محمد حامد التجارة الالكترونية في المجال السياحي المرجع السابق.

الإدارة بل يجب أن تأخذ الحلول المعتمدة على تطبيقات الحكومة الالكترونية قوتها من الإدارة نفسها وأن تصمم لتطويرها انطلاقًا من الاعتراف بنقاط قوتها وضعفها. يتبادر للذهن عند سماع المصطلح (الحكومة الالكترونية **E-Government**) قيام هذه الحكومة بجميع الأعمال الموكلة إليها عن طريق الانترنت، وهذا مفهوم خاطئ، لا يمكن لأي حكومة في العالم إن تدير موارد بلد ما وتحول عملها بالكامل إلى عمل عن طريق الانترنت.

فالحكومة الالكترونية هي بكل بساطة: الانتقال من تقديم الخدمات العامة والمعاملات من شكلها الروتيني إلى الشكل الالكتروني عبر الانترنت.

أن تحول حكومة ما إلى حكومة الكترونية ينبغي أن يسبقه انتشار واسع للانترنت وأن تكون نسبة مستخدمي الانترنت لا تقل عن ثلاثين بالمائة من نسبة سكان هذا البلد، كي يكون للعملية مردود خدماتي وجدوى واقتصادية وتساهم في عملية التنمية.

وهذا لا يعني بالضرورة وصول الانترنت إلى بيوت هذه العدد من السكان بل يكفي أن تتوفر لهم إمكانية الولوج إلى الانترنت (من مكان عملهم أو من مقاهي الانترنت أو من منازلهم).

إن مشاكل البيروقراطية في الإدارة والصعوبات التي ترافق عملية تعقيب المعاملات، مع الانتشار الواسع للانترنت دفعًا عدد من بلدان العالم إلى التفكير بالتحول إلى حكومات الكترونية، وخاصة تلك البلدان التي تطمح إلى جلب الاستثمار ورؤوس الأموال.

فأكثر ما يخيف أصحاب رؤوس الأموال من الاستثمار في بلد ما هو عدم وجود قوانين واضحة للاستثمار وحركة حرة لرؤوس الأموال، والحكومة الالكترونية بالتأكيد تزيل كل لبس أو خوف، عندما يقوم مستثمر بالإطلاع على جميع القوانين الخاصة بالاستثمار وإنهاء معاملاته في بلد ما دون أن يغادر مكتبه ويحضر إلى ذلك البلد[٢].

وبالنسبة للمواطن العادي، توفر له الحكومة الالكترونية أمرين في غاية الأهمية هما: الوقت والمال، فربما تحتاج معاملة ما ثلاثة أو أربعة أيام من التنقل من دائرة إلى أخرى بالإضافة إلى أجور المواصلات وتعطله عن العمل خلال هذه الفترة، على العكس من ذلك عند تعامله مع حكومة الكترونية يكفيه عشر دقائق من العمل على الانترنت لإنهاء معاملته.

(2) د. عبد الفتاح حجازي ـ الدليل الجنائي والتزوير في جرائم الكمبيوتر والانترنت ـ دار الكتب القانونية ـ ٢٠٠٢.

ومن هنا ينبع دور الحكومة الالكترونية في تنمية المجتمع، فتأمين الخدمات للمواطن بأسهل السبل يجعل تركيزه على عمله أكثر، ولا يفني جزء من عمره في تعقب المعاملات، كما يقضي هذا التحول على الروتين القاتل لموظف الحكومة وخاصة أؤلئك الذين يعملون بتماس مباشر مع الجمهور، كما يحد بشكل كبير من عملية الرشوة، إن لم نقل يقضي عليها بشكل نهائي.

والتحول لحكومة الكترونية يتطلب مبالغ طائلة، من بناء بنوك للمعلومات إلى بنية تحتية مطورة للشبكات بالإضافة لإعادة تأهيل العاملين، كل هذا يكون دون جدوى إذا لم يتحول المجتمع قبل هذا إلى مجتمع معلوماتي.

ولذلك نرى عدد كبير من بلدان العالم لم تتحول إلى حكومات الكترونية بعد وتنتظر نتائج تجارب الدول الأخرى التي سارعت إلى التحول لحكومات الكترونية كما تنتظر التحول التدريجي للمجتمع إلى مجتمع رقمي.

حيث تقوم عملية التحول على مرحلتين:

المرحلة الأولى: هي تحديد الخدمات (الخدمات التي تقدمها كل جهة في الدولة ـ الأوراق الضرورية لأداء هذه الخدمة أو إتمام المعاملة ـ وضع الاستمارات في خدمة المواطن ـ تحديد تكلفة كل خدمة ـ تحديد المدة اللازمة لإنهاء المعاملة ـ مكان تقديم الوراء وتنفيذ الخدمة. بالإضافة إلى الخدمة الصوتية عن طريق الهاتف لمن لا يمتلك انترنت أو لا يستطيع الوصول إلى الانترنت وكذلك فئة الأميين.

المرحلة الثانية: والتي لم تنتهي بعد: وهي مرحلة المؤسسات وبناء بنوك معلومات وطنية وتمكين المواطن من الدفع الالكتروني.

فالنسبة العالية لمستخدمي الانترنت في هذه الإمارات وكذلك صغر حجمها وكونها مركز تجاري عالمي وتفعيل الدرهم الالكتروني، كل هذا ساهم في تسريع عملية التحول إلى حكومة الكترونية. والأهم من هذا وذاك سد الفجوة الخاصة بالتشريعات وصدور القانون الخاص بالتوقيع الالكتروني والتبادلات التجارية الالكترونية والدرهم الالكتروني.

فالعملية هي وحدة متكاملة، لا يمكن أجاد حكومة الكترونية بدون وجود تشريعات تحكم هذه العملية، كما لا يمكن لحكومة الكترونية أن تمارس عملها بدون اعتراف قانوني بالتوقيع الالكتروني، أضف إلى ذلك العملة الالكترونية فدفع رسوم معاملة تنفذ عن طريق الانترنت يجب أن يتم عن طريق الانترنت أيضًا. وعند النظر إلى الأولويات، فهل نحن بحاجة إلى حكومة الكترونية قبل الجامعة الافتراضية أم للتجارة الالكترونية قبل الحكومة الالكترونية.

٢. الحكومة الالكترونية في مصر:

أعلنت الحكومة المصرية في يوليو ٢٠٠١ التزامها بتنفيذ برنامج للحكومة الالكترونية يمس حياة المواطنين، وقد حددت له هدفين رئيسيين **أولوهما** هو تحسين الخدمة الحكومية والالتزام بمعايير الكفاءة والجودة، **والثاني** هو ضمان مكانة مميزة لمصر في عصر الاقتصاديات القائمة على المعرفة.

٣. أهداف بالحكومة الالكترونية:

تقديم الخدمات إلى المتعاملين في مكان وجودهم بالشكل والأسلوب المناسبين وبالسرعة والكفاءة المطلوبة مع تطوير أفضل الطرق لمشاركتهم في العملية التنفيذية. وتوفير مناخ مشجع للمستثمرين وتذليل العقبات التي يواجهونها والتي تتمثل بشكل أساسي في بطء الإجراءات وتعقيدها، مما سينعكس بشكل إيجابي على تشجيع الاستثمار المحلي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. توفير معلومة دقيقة محدثة لمتخذ القرار وذلك للمعاونة في التخطيط طويل المدى. رفع كفاءة أعمال الجهاز الحكومي وأسلوب المراقبة والمتابعة. ضغط الإنفاق الحكومي عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد واستحداث آليات جديدة للمشتريات الحكومية وإدارة المخزون ومتابعة تنفيذ الموازنة. تهيئة الجهاز الحكومي للاندماج في النظام العالمي وذلك حتى تلتزم الحكومة المصرية باستيفاء ما عليها من اتفاقيات شراكة دولية والتي تتطلب مستوى أداء يتواكب مع النظم الحديثة المتبعة في أماكن أخرى.

٤. متطلبات بناء الحكومة الالكترونية:

ثمة متطلبات عديدة لبناء الحكومة الالكترونية، تقنية وتنظيمية وإدارية وقانونية وبشرية، لكننا نركز حاليًا على أهم ثلاث متطلبات اشار إليها الكثير من الخبراء في هذا المجال، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

١ – حل المشكلات القائمة في الواقع الحقيقي قبل الانتقال إلى البيئة الالكترونية، وللتمثيل على أهمية هذا المتطلب نضرب المثال بشأن محتوى الحكومة الالكترونية، إذ يجب على الحكومات أن تقوم بتوفير المعلومات اللازمة بمواطنيها عبر الانترنت. حيث يجب إن تتواجد سياسية يتم بموجبها تحديد جميع الوثائق والمعلومات والنماذج الحكومية مباشرة عبر الانترنت. وباختصار كلما ظهر وثيقة حكومية جديدة أو معلومات جديدة يجب وضعها مباشرة على الانترنت. وفي هذا الإطار فإن أكبر مشكلة تواجهنا هي مشاكل التوثيق

القائمة في الحياة الواقعية، إذ ليس ثمة نظام توثيق فاعل يضع كافة وثائق العمل الحكومي في موضعها الصحيح بالوقت المطلوب، فإذا ما كان هذا واقع العمل الحقيقي فإن من الخطورة الاتجاه لبناء الحكومة الالكترونية قبل إنهاء المشكلة القائمة في الواقع غير الالكتروني .

٢ – حل مشكلات قانونية التبادلات التجارية **commerce** وتوفير وسائلها التقنية والتنظيمية، ذلك إن جميع المبادلات التي تتعامل بالنقود يجب وضعها على الانترنت مثل إمكانية دفع الفواتير والرسوم الحكومية المختلفة مباشرة عبر الانترنت، وجعل هذه العملية بينية بمعنى أنها تردد لتشمل كل من يقوم لأداء التعاملات التجارية مع المؤسسات الحكومية .

٣ – توفير البنى والاستراتيجيات المناسبة الكفيلة ببناء المجتمعات، فبناء المجتمعات يتطلب إنشاء وسيط تفاعلي على الانترنت يقوم بتفعيل التواصل بين المؤسسات الحكومية وبينها وبين المواطنين وبينها وبين مزوديها . بحيث يتم توفير المعلومات بشكل مباشر عن حالة أية عملية تجارية تم تأديتها .

إن مفهوم الحكومة الالكترونية يعكس سعي الحكومات إلى إعادة ابتكار نفسها لكي تؤدي مهامًا بشكل فعال في الاقتصاد العالمي المتصل ببعضه البعض عبر الشبكة وإذا ما أردنا الوقوف على الواقع العربي في ميدان بناء مهمة الحكومة الالكترونية، فإننا نشير إلى إن الجهد الميز تمثل بتجربة دولة الإمارات العربية، إذ بالرغم من عدم اكتمال عقد الحكومة الالكترونية إلا أن تهيئة الواقع التقني والنهاري لمؤسسات الدولة تحقق على نحو كبير بحيث يبدو أن التجربة برمتها تتحرك ضمن رؤية إستراتيجية واضحة .

هذا ومن الممكن أن تجني الحكومات الالكترونية عوائد مهمة، وتوفر معلومات وخدمات أفضل في مجال التعاملات بين الحكومات والمواطنين وبين الحكومات وقطاع الأعمال وبين الدوائر الحكومية بعضها البعض . ومن وجهة نظر (مايكل دل)[٣] فأن أحد أهم الأجزاء في معادلة الحكومة الالكترونية هو ذلك المتعلق بعمليات الشراء والتزويد . وهو الجزء الذي تظهر فيه الفائدة الحقيقة لاستخدام الانترنت في عمليات الشراء من حيث زيادة كفاءة وفعالية عمل الحكومات إضافة إلى تحسين علاقة العمل بين المؤسسات الحكومية المختلفة والإفراد الذين يعملون ضمن هذا المجتمع ويستفيدون من الخدمة الحكومية .

(3) ١ . د خليل محمد خليل التجارة الخارجية ـ الجزء الأول ـ كلية التجارة ـ جامعة أسيوط ٢٠٠٦ .
٢ . عوض حاج علي أحمد/ أمنية المعلومات وتقنيات التشفير . ـ عمان : دار الحامد، ٢٠٠٥ .

٥. الكيان القانوني للحكومة الالكترونية:

يعد هذا الموضوع أكثر موضوعات الحكومة الالكترونية حساسية وأهمية، مع أنه لا نرى في الواقع العربي نشاطًا تشريعيًا يراعي هذه الأهمية، وإذا كان ما سبق من بحث في التحديات القانونية للإعمال الالكترونية قد وصفناه بأنه الإطار الذي جمع كافة تحديات قانون الكمبيوتر، وذلك صحيح، وإذا كان متصوراً أن تظهر أية تحديات لتقنية المعلومات لا تتصل بفروع قانون الكمبيوتر فإن هذا لا يمكن تصوره بالنسبة للحكومة الالكترونية:

١ـ فالعلاقات فيما بين الجهات الحكومية والإفراد في شتى الميادين ومختلف القطاعات تأسست على تعبئة الطلبات والاستدعاء الخطية والمكتوبة، وتسليم الأصول والحصول على مستندات رسمية. . إلخ من الوقائع التي تجعل علاقة المواطن بالموظف الحكومي لا يحكمها غير الورق والكتابة، وليس أي ورق وإنما في الغالب نماذج حكومية وليست أية كتابة وإنما في الغالب كتابة موثقة ضمن مفهوم المستندات الرسمية المقرر قانونًا.

٢ـ ثمة إشكالات في ميدان أنظمة الرسوم والطوابع وعمليات استيفائها.

٣ـ ثمة إشكالات في ميدان حماية أمن المراسلات الالكترونية في ظل غياب استراتيجيات أمن شمولية في بيئة المؤسسات العربية سواء في القطاعين العام أو الخاص.

٤ـ وإشكالات تتصل بوسائل الدفع وقانونيتها ومدى قبول القانون للدفع (نسبة للقيد) كبديل عن الدفع النقدي.

٥ـ وثمة مشكلات تتصل باجراءت العطاءات الحكومية وشرائطها الشكلية.

٦ـ الإثبات بالوسائل الالكترونية.

٧ـ وفي ظل غياب قواعد المساءلة الجنائية على العبث بالكمبيوتر والشبكات وإساءة استخدامها وعلى الأنشطة الجريمة المرتكبة بواسطتها ثمة خشية على امن التعامل سواء فيما بين المؤسسات الحكومية أو بينها وبين الجمهور.

ولا أريد في هذا المقام إن أعيد تكرار ما سبق استعراضه من التحديات القانونية في بيئة الأعمال الالكترونية، ولكن إيراد ما تقدم كان القصد منه إدراك إن الحكومة الالكترونية تتطلب الوقوف على كافة تشريعات النظام القانوني القائم وهي لا تحتمل أن يشرع لها بقالب تشريعي جاهز قد يكون مناسبًا في بيئة مغايرة وغير مناسب في البيئة المحلية.

إن النظام القانوني للحكومة الالكترونية استدعى منا أن نجري مسحا تشريعيًا لما أسميناه ركائز النظام القانوني العربي في ميدان الإدارة الحكومية والتعاقدات الحكومية.

وإذا ما ربطنا التحدي القانوني بعناصر النجاح في بناء الحكومة الالكترونية، فإن العناصر الحاسمة لضمان بناء حكومة الكترونية حقيقة وفاعلة بوضع خطة تنطوي على عناصر النجاح، وذلك بأن تكون الرؤية واضحة، وأن تحدد الأهداف على نحو قابل للتطبيق، وأن تخضع كافة المراحل للإشراف القيادي والمتابعة وأن تحفز الخطة فرص المشاركة ولاستثمار. وأن تعامل كافة المراحل بالواقعية والشفافية، وأن تعتمد إستراتيجية المراجعة لما أنجز وما تبقى دون انجاز وإستراتيجية التحليل اللاحق حتى نضمن توفر عنصر التطور المطلوب في مثل هذا المشروع.

٦. مزايا الحكومة الالكترونية:

منذ سنوات والحديث يكثر عن مصطلح جديد هو (الحكومة الالكترونية)، فبعد أن بدأت الدول الغربية بالخطوات الأولى في هذا المجال بدأت الكثير من البلدان ومنها البلدان العربية باتخاذ قرارات للبدء بتشكيلها، فما هو المقصود بهذا المصطلح؟ وما فائدة هذه الحكومة؟ وهل هي ضرورية في عصرنا الحالي؟ أسئلة مهمة حول هذا الموضوع ولعلنا نجيب هنا عنها وعن غيرها[٤].

فالحكومة الالكترونية هي بكل بساطة: الانتقال من تقديم الخدمات العامة والمعاملات من شكلها الروتيني الورقي إلى الشكل الالكتروني عبر الإنترنت.

غير أن تحول حكومة ما إلى حكومة الكترونية ينبغي أن يسبقه انتشار واسع للإنترنت وأن تكون نسبة مستخدمي الإنترنت لا تقل عن ثلاثين بالمائة من نسبة سكان هذا البلد، كي يكون للعملية مردود خدماتي وجدوى اقتصادية تساهم في عملية التنمية. وحتى لا يصاب البعض بخيبة أمل من النسبة التي ذكرت آنفًا فإننا لا نعني بالضرورة وصول الإنترنت إلى بيوت هذا العدد من السكان[٥].

إن كثرة مشاكل البيروقراطية في الإدارة والصعوبات التي ترافق عملية تعقيب المعاملات، مع الانتشار الواسع للإنترنت دفعًا بعدد من بلدان العالم إلى التفكير بالتحول إلى حكومات الكترونية، ومن الواضح أن الكثير من الحكومات قد أدركت أن أكثر ما يخيف أصحاب

(4) محمد العادلي مقاله المنشور أوجه النفع للحكومة الالكترونية ٢٠٠٨.

(5) انظر مؤلفنا الجريمة الالكترونية الفصل الثاني مكافحة الجريمة الالكترونية دار العوم للطباعة والنشر ٢٠٠.

رؤوس الأموال من الاستثمار في بلد ما هو انعدام وجود قوانين واضحة للاستثمار أو حركة حرة لرؤوس الأموال. ولذلك فالحكومة الالكترونية بالتأكيد هي الحل لأنها تزيل كل لبس أو خوف. فعن طريقها يتاح للمستثمر الاطلاع على جميع القوانين الخاصة بالاستثمار وإنهاء معاملاته في بلد ما دون أن يغادر مكتبه أو حتى السفر إلى ذلك البلد.

وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة للمستثمر فإن الحكومة الالكترونية أكثر فائدة وتيسيراً بالنسبة للمواطن العادي أو حتى المقيم في أي بلد، وخصوصاً أنها توفر له أمرين في غاية الأهمية هما الوقت والمال، فربما تحتاج معاملة ما إلى ثلاثة أو أربعة أيام من التنقل من دائرة إلى أخرى بالإضافة إلى أجور المواصلات وتعطله عن العمل خلال هذه الفترة، على العكس من ذلك عند تعامله مع حكومة الكترونية يكفيه عشر دقائق من العمل على الإنترنت لإنهاء معاملته.

ومن هنا ينبع دور الحكومة الالكترونية في تنمية المجتمع، فتأمين الخدمات للمواطن بأسهل السبل يجعل تركيزه على عمله أكثر، ولا يفني جزءاً من عمره في تعقب المعاملات، كما يقضي هذا التحول على الروتين القاتل لموظف الحكومة وخصوصاً أولئك الذين يعملون بتماس مباشر مع الجمهور، كما يحد بشكل كبير من الفساد الإداري وخصوصاً عملية الرشوة، إن لم نقل يقضي عليها بشكل نهائي[٦].

ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى أن التحول لحكومة الكترونية يتطلب مبالغ طائلة، من بناء بنوك للمعلومات إلى بنية تحتية مطورة للشبكات بالإضافة لإعادة تأهيل العاملين، كل هذا يكون دون جدوى إذا لم يتحول المجتمع قبل هذا إلى مجتمع معلوماتي. ولذلك نرى عدداً كبيراً من بلدان العالم لم تتحول إلى حكومات الكترونية بعد وتنتظر نتائج تجارب الدول الأخرى التي سارعت إلى التحول لحكومات إلكترونية، كما تنتظر التحول التدريجي للمجتمع إلى مجتمع رقمي[٧].

ومع ذلك فإن العديد من الدول العربية (ومنها الإمارات والسعودية وقطر والبحرين ومصر وسوريا وتونس وغيرها) بدأت منذ عدة سنوات بالتهيئة للانتقال نحو عصر الحكومة الالكترونية بعد أن أدركت القدرات والفوائد والتسهيلات الكبيرة التي يمكن أن تقدمها. ولعل تجربة الإمارات عبر حكومة دبي الالكترونية هي الأكثر باعًا في هذا المجال، فقد خطت

(6) خالد الطويل ـ الجريمة الالكترونية عبر الإنترنت ـ مقاله منشوره عبر الإنترنت ـ ٢٠٠١.
(7) د. رأفت رضوان "عالم التجارة الالكترونية" بحوث المنظمة الإفريقية للتنمية ١٩٩٩.

خطوات كبيرة في هذا المجال، حتى بات يمكن القيام بعدد كبير من المعاملات دون أن تغادر كرسي مكتبك، فالنسبة العالية لمستخدمي الإنترنت في هذه الإمارة، وكذلك صغر حجمها، وكونها مركزاً تجاريًا عالميًا وتفعيلها للدرهم الالكتروني، كل هذا ساهم في الإسراع بعملية التحول إلى حكومة الكترونية.

والأهم من هذا وذاك أنها استطاعت سد الفجوة الخاصة بالتشريعات عندما أصدرت القانون الخاص بالتوقيع الالكتروني والتبادل التجاري الإلكتروني والدرهم الالكتروني.

ومن هذه التجربة الوليدة نستنتج أن عملية التحول هي عملية متكاملة، إذ لا يمكن إيجاد حكومة الكترونية بدون وجود تشريعات تحكم هذه العملية، كما لا يمكن لحكومة الكترونية أن تمارس عملها بدون اعتراف قانوني بالتوقيع الالكتروني، أضف إلى ذلك العملة الالكترونية، فدفع رسوم معاملة تنفذ عن طريق الإنترنت يجب أن يتم عن طريق الإنترنت أيضًا. كما أن ذلك يستدعي وجود نظام الالكتروني يعتمد عليه لدفع الرسوم والمشتريات[٨].

إننا في العالم العربي بحاجة إلى توفير الكثير من المستلزمات لدعم مشاريعنا الوطنية الخاصة بالحكومة الالكترونية وهذه المستلزمات تحتاج إلى الوقت أيضًا للقيام بعملية التحول الالكتروني[٩]، لكن المبشر في الأمر هو أن الكثير من دولنا العربية باتت تتسابق فيما بينها من أجل إتمام ذلك.

وقبل ذلك كله بالتأكيد نحن بحاجة إلى الفرد الذي يمتلك حاسبًا شخصيًا واشتراكًا في الإنترنت باعتبار كل منهما جزءاً أساسيًا من البنية التحتية اللازمة للتحول نحو الحكومة الالكترونية.

الغريب الكثير يخلط بين الحكومة الالكترونية كخطوة علمية مقدمة وبين الحكومة الالكترونية كجهاز يراقب استخدام الانترنت.

(8) د. هند محمد حامد التجارة الالكترونية في المجال السياحي المرجع السابق.
(9) محمد العادلي مقاله المنشور علي الانترنت أوجه النفع للحكومة الالكترونية ٢٠٠٨.